مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.692
7 September 1994

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والتسعين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سيروس ناصري (جمهورية ايران الإسلامية)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والتسعين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثل المكسيك بوصفه منسقا لمجموعة الـ٢١؛ وممثل كندا بوصفه منسقا خاصا لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وممثل هولندا بوصفه منسقا للمجموعة الغربية بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وممثل شيلي الذي سيتحدث أيضا نيابة عن مجموعة من غير الأعضاء؛ وممثل بولندا الذي سيتحدث كمنسق لمجموعة أوروبا الشرقية؛ وممثل المغرب. ولكن قبل أن أعطي الكلمة، ووفقا للإعلان الذي قلته في الجلسة العامة بالأمس ٦ أيلول/سبتمبر، أطرح على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الوارد في الوثيقة CD/1273/Rev.1 لاعتماده. هل أعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير؟ لا أرى أن هناك تعليقات.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على تعاونهم وتفهمهم بما يسمح لنا بإنهاء دورتنا السنوية اليوم كما هو مقرر.

وأنتقل الآن إلى مشروع التقرير السنوي المقدم من المؤتمر للجمعية العامة للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة CD/WP.456/Rev.1. وتعلمون أن القضية الوحيدة المتبقية الآن هي إدخال فقرة موضوعية تتعلق بنتائج المشاورات التي أجراها المنسق الخاص لمسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية، السفير شانون من كندا. وأمامكم نص جاء نتيجة مشاورات غير رسمية مكثفة. فهل المؤتمر مستعد الآن للموافقة على إدراج هذا النص في الفقرة ٢٩ من مشروع التقرير السنوي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير مارين بوش الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة الـ٢١.

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): تود مجموعة الـ٢١ أن تسجل في المحضر البيان التالي. إن المجموعة تدرك أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يتأقلم مع تغير الوضع الدولي. وهذه التغيرات تثير تحديات جديدة وتفتح فرصا جديدة ولهذا فإنها تتطلب أساليب جديدة في بعض مسائل نزع السلاح. ومجموعة الـ٢١ على استعداد لاستطلاع هذه المسائل مع بقية الوفود بهدف تعزيز دور مؤتمر نزع السلاح.

ورغم التغيرات الكثيرة في السنوات الأخيرة فلا زالت هناك أشياء كثيرة باقية على حالها. وبوجه خاص ما زال التهديد الخطير الذي ينشأ عن تكديس الأسلحة النووية ماثلا للأعين. وما زال العمل جاريا في استحداث نظم إطلاق أعقد. وهذه المسائل تثير بعض القضايا التي يجب أن يعالجها مؤتمر نزع السلاح للتعرف على التدابير النوعية التي يمكن أن تكون محل مفاوضات في هذا المحفل الدولي.

وعلى مؤتمر نزع السلاح وهو يؤدي عمله بوصفه الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح أن يعي الأغراض التي أنشئ من أجلها. وهذه الأغراض واردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المخصصة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨، كما ترد أيضا في جدول أعمال المؤتمر نفسه (CD/12 بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩). وقد وافق جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على الأولويات الواردة فيها، وأي تغييرات جديدة ستتطلب اتفاقا مماثلا. وعلى هذا الأساس يجب النظر فيما يسمى "جدول الأعمال السنوي" أو برنامج العمل في بداية كل دورة سنوية.

وفي عام ١٩٩٤ لم يستخدم مؤتمر نزع السلاح كامل الوقت الذي كان تحت تصرفه. ففي كانون الثاني/يناير أنشأ أربع لجان مخصصة، ولكن واحدة منها فقط هي التي سجلت تقدما ملموسا. وأما في اللجان الثلاثة الأخرى فلم يحدث إلا تقدم بسيط، إن حدث أي تقدم، بخلاف إعادة ذكر المواقف المعروفة. وعندما تطلب الأمر كتابة تقارير هذه اللجان كانت هناك محاولات للخروج على الممارسات المتبعة والقواعد المتفق عليها التي كانت صالحة لمؤتمر نزع السلاح في الماضي. وينبغي أن تكون صياغة التقارير واقعية ومباشرة. فلم يكن مقصودا منها أبدا أن تكون فرصة أخيرة لإخفاء الاختلافات أو إخفاء نقص التقدم الموضوعي في بند معين.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير مارين بوش ممثل المكسيك على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا السفير شانون الذي سيتحدث بوصفه منسقا خاصا لمسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): اليوم هو آخر يوم في دورة ١٩٩٤ لمؤتمر نزع السلاح. وقد كانت هذه الدورة مرموقة بسرعتها وحيويتها في التفاوض على مسألة جديدة بالنسبة للمؤتمر هي معاهدة حظر التجارب الشامل. وسيكون تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النوية نصا متداولا شاملا في أيدينا، وستتاح للوفود والعواصم في الفترة الفاصلة بين الدورتين في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة للدراسة المتأنية والتحليل وإمعان النظر. ولا شك أننا سنكون في مرحلة متقدمة عند بداية دورة ١٩٩٥.

سأركز ملاحظاتي اليوم على التقدم الذي حققناه في المشاورات على ترتيب التفاوض على اتفاقية تحظر إنتاج بعض المواد الانشطارية. ويؤسفني أنني لا أستطيع أن أقول إن هناك توافقا في الآراء على الولاية التفاوضية ولكن يسرني أننا استطعنا بالأمس واليوم أن نتفق من حيث المبدأ على ضرورة إنشاء لجنة مخصصة فور الاتفاق على الولاية التفاوضية. وأود أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن تقديري لتدخلكم الشخصي الذي ساعدنا على الوصول لهذا الترتيب وأن أشكر الوفود من جميع المجموعات التي قبلت التنازل حتى حققنا ما حققناه في هذه المسألة التي تبين أنها صعبة جدا.

وسألخص العملية التي مررنا بها، فتتذكرون أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مهد الطريق ودعا إلى التفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بطريقة فعالة ودولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة، وذلك في أنسب محفل لهذا العمل. واستجاب المؤتمر لهذا النداء يوم افتتاح الدورة الجارية في ٢٥ كانون الثاني/يناير بأن توصل إلى قرار بموجب البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" بأن يعيّن "كخطوة أولى" منسقا خاصا يلتمس آراء أعضائه عن أنسب الترتيبات للتفاوض على معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بطريقة دولية وفعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة". وبعد اختياري لمنصب المنسق الخاص هذا عقدت عدة مشاورات طوال الدورة سواء بطريقة ثنائية، أو مع

المجموعات، أو من وقت لوقت مع منسقي البنود والمنسقين الشهريين، وكنت أقدم تقريرا بانتظام عن تقدم هذه المشاورات.

وكان تقريري الأول لكم في شباط/فبراير أساسا للأسئلة التي اقترحت توجيهها إلى الوفود عندما كنت أسعى إلى التعرف على آراء الأعضاء في أنسب ترتيب للتفاوض على هذه المعاهدة. وعندما تحدثت إليكم بعد ذلك في آذار/مارس كان بوسعي أن أقول ببزوغ رأي بين الأغلبية الساحقة من الأعضاء بأن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل دولي للتفاوض على هذه المعاهدة.

وكانت الخطوة المهمة التالية عندما قدمت تقريرا في نهاية حزيران/يونيه بأن رأي الأغلبية القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون مكان التفاوض قد تحول إلى توافق في الآراء. وكانت هذه خطوة مهمة إلى الأمام بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٤٨.

ومنذ ذلك التاريخ عقدت مشاورات عديدة محاولا الحصول على موافقة على ولاية تفاوضية مناسبة للجنة المطلوبة. وتذكر الوفود أنني أشرت إلى صيغة ولاية في بياني أمام الجلسة العامة يوم ٣٠ حزيران/يونيه. وهذه الصيغة تستند تماما إلى صيغة توافق الآراء التي جاءت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وبناء عليها يتجه المؤتمر إلى إنشاء لجنة مخصصة تكون لها ولاية التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج بعض المواد الانشطارية. ولكن للأسف لم تستطع إحدى المجموعات أن تصل إلى توافق آراء أعضائها على مساندة هذه الصيغة. والذي فهمته أن من بين الأسباب، إن لم يكن السبب الرئيسي، لعدم توصل المجموعة إلى توافق الرأي، هو عدم وجود إشارة صريحة إلى المخزونات.

وعلى أساس مشاوراتي مع جميع المجموعات انتهيت إلى أن الإشارة الصريحة في الولاية إلى المخزونات الموجودة لن تكون مقبولة لبقية المجموعات. ومع ذلك بيّنت رأيي وهو أن عدم وجود هذه الإشارة إلى المخزونات لا يعني أن المخزونات لا يمكن أن تكون موضع بحث متى أنشئت لجنة مخصصة للتفاوض ورسمت لها ولايتها. وقلت إن المناقشات التي سيكون علينا أن نبدأ فيها مبكرا في اللجنة المخصصة والتي تتناول، من بين جملة أمور، نطاق معاهدة وقف الإنتاج وجوانب التحقق فيها ستكون فرصة

لعدد من البلدان لعرض آرائها في كل من نطاق الاتفاقية وطرق التحقق وفي القضايا المتصلة بذلك مثل الشفافية. ولم يعترض أحد على هذا القول.

ومن المعترف به بصفة عامة أن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط النووية المتفجرة ليس إلا جانبا واحدا من قضايا أكبر وأعقد تصل بهذه المواد. فمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، الأولى والثانية، التي يدور بموجبها تفكيك الأسلحة النووية على نطاق كبير في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كانت قد ركزت الاهتمام على مسألة المواد الانشطارية التي يمكن استخراجها من تلك الأسلحة.

وفي محاولة مني للتأليف بين مختلف عناصر هذه القضية المعقدة ووضع العمل المقترح لمؤتمر نزع السلاح في هذا المجال ضمن الإطار الأوسع المذكور، اقترحت على المجموعات أن تنظر في إنشاء لجنة مخصصة تكون لها ولاية تعترف بأن على المجتمع الدولي أن يتناول القضايا المتصلة بإنتاج المواد الانشطارية وتكديسها والتصرف فيها واقترحت في الوقت نفسه، كخطوة أولى لتناول هذه المسائل، أن يوجه المؤتمر اللجنة إلى التفاوض على المعاهدة الخاصة بالإنتاج. وكانت الصيغة التي اقترحتها:

"يعترف مؤتمر نزع السلاح بأن على المجتمع الدولي أن يعالج بصفة عاجلة وفعالة الأخطار المتزايدة التي تنشأ من إنتاج المواد الانشطارية وتكديسها والتصرف فيها لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة. وبناء على ذلك،

"١- يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة المسائل المتصلة بالمواد الانشطارية.

"٢- كخطوة أولى، يوجه المؤتمر اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة.

"٣- تقدم اللجنة المخصصة تقريرا إلى مؤتمر نزع السلاح عن تقدم أعمالها قبل نهاية دورة ١٩٩٤."

ولكن للأسف لم تحظ هذه الصيغة أيضا بتوافق الآراء في المؤتمر. وعلى كل حال فالصيغتان المقترحتان للولاية لا تزالان مطروحتين. والمجموعات أو الوفود التي تود أن تعلق على أي من مشروعي الولايتين مدعوة لأن تفعل ذلك أو إلى أن تقدم مقترحاتها الخاصة بها.

وباختصار، تحقق توافق آراء بين الأعضاء على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بطريقة دولية وفعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط النووية المتفجرة. وفي رأيي أن مؤتمر نزع السلاح يكون بذلك قد اعترف وأقر بمسؤوليته الخاصة أمام مجتمع العالم للتفاوض في هذه القضية الملحة. وهناك اتفاق من حيث المبدأ على إنشاء لجنة مخصصة لهذه القضية رهنا بالتوصل إلى اتفاق على ولايتها. والمتبقي الآن أمام أعضاء المؤتمر هو الاتفاق على وثيقة تتضمن الولاية التفاوضية. وفي عزمي، بتأييد من المؤتمر، أن أواصل جهودي أثناء الفترة بين الدورتين للتوصل إلى ولاية تفاوضية تكون مقبولة لجميع الأعضاء.

وعند معالجة مشكل المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية لا بد في رأيي، بأي شكل من الأشكال، من مراعاة رأي الوفود التي تنظر إلى مشكل إنتاج المواد الانشطارية في السياق الأوسع الذي يشمل بُعدَي التكديس والتصرف؛ والوفود الأخرى التي ترى السياق الأوسع للمشكل أيضا ولكنها تريد كخطوة أولى بداية فورية للتفاوض على حظر الإنتاج.

وعلينا أن نعترف جميعا بأن هناك اختلافا في الآراء في هذا المجال وأن المكان المناسب للموازنة بين الآراء هو مجرى المفاوضات متى أنشئت اللجنة، وليس قبل ذلك. وقد اقترحت في الجلسة العامة في ١ أيلول/سبتمبر أن محاولة وضع تعريف دقيق لنطاق التفاوض من خلال ولاية اللجنة، رغم أن هناك خلافات معروفة ومحسوسة، ربما يؤدي إلى رفض التفاوض. وأملي أن يكون هذا ماثلا في أذهان جميع الوفود أثناء استمرار عملية التشاور.

وفي الختام، أقول إنني أتطلع لاستمرار العمل مع جميع الوفود. وأملي هو أن نصل إلى اتفاق على ولاية تفاوضية في أقرب وقت ممكن في الفترة الفاصلة بين الدورتين وتقديمها للمؤتمر في بداية دورته عام ١٩٩٥.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وأعبر من جانبي عن أعمق التقدير للجهود الدائبة التي بذلها في سبيل هذه القضية وأرجو له النجاح في استمرار عمله. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السفير راماكر، الذي سيتحث بوصفه منسقا للمجموعة الغربية في مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أتناول الكلمة اليوم لألقي بيانا، كما قلتم، بالنيابة عن المجموعة الغربية في شأن مسألة المفاوضات على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة.

لقد استمعت المجموعة الغربية باهتمام كبير لتقرير التقدم الذي قدمه المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح في شأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، السفير شانون. وتود المجموعة الغربية أن تثني على المنسق الخاص لطريقة أدائه المسؤوليات التي عهد بها إليه البيان الرئاسي بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي. ومما يشجع المجموعة الغربية ذلك التوافق في الآراء بين الأعضاء على أن المؤتمر هو المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا بطريقة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط المتفجرة، والاتفاق من حيث المبدأ على إنشاء لجنة مخصصة لهذا البند.

وقد كانت المجموعة الغربية تتوقع أن يستطيع المؤتمر الموافقة على ولاية تفاوضية وإنشاء لجنة مخصصة أثناء دورته عام ١٩٩٤ وذلك استنادا إلى توافق الآراء على أن المؤتمر هو المحفل المناسب. ولكن للأسف لم يتحقق هذا التوقع. ورغم ذلك فإن المجموعة الغربية تواصل التطلع إلى التفاوض في موعد مبكر في مؤتمر نزع السلاح، وهي تؤيد لهذا الغرض الطلب القاضي بأن يستمر المنسق الخاص في مشاوراته.

وتود المجموعة الغربية أن تكرر أنها تؤيد تمام التأييد مشروع الولاية الأصلية الذي يستند إلى صياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٥/٤٨ لام الذي صدر بتوافق الآراء. كما أن المجموعة الغربية تلاحظ أن هذه الولاية البسيطة تحظى بتأييد أغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح وأن حفنة فحسب من الوفود ليست راغبة في العمل بالتعهد الوارد في قرار وقف الإنتاج عام ١٩٩٣. ونص الولاية البسيطة هو كما يلي:

"١- يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة.

"٢- يوجه المؤتمر اللجنة المخصصة إلى التفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة.

"٣- تقدم اللجنة المخصصة تقريرا إلى مؤتمر نزع السلاح عن تقدم أعمالها قبل نهاية دورة ١٩٩٤."

وترى المجموعة الغربية أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينتهزوا الفرصة الفريدة التي تحققت بتوافق الآراء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبدء، بأسرع ما يمكن، في التفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة. وتعرب المجموعة الغربية عن الأمل في أن ينجح المنسق الخاص في إنهاء مشاوراته وتعلن عن استعدادها لتقديم كل مساندة له في هذا العمل.

وأخيرا أطلب منكم يا سيدي الرئيس العمل على توزيع هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل شيلي الذي سيتحدث، كما فهمت، بصفته الوطنية في البداية ثم يدلي ببيان نيابة عن مجموعة من غير الأعضاء.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لطريقتكم في إدارة مناقشاتنا ونحن الآن على مشارف انتهاء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٤. وبعد إذنكم سأدلي الآن ببيان نيابة عن حكومتي، باللغة الاسبانية، ثم أقرأ، باللغة الانكليزية، بيانا مشتركا من مجموعة الـ٢٣.

بعد تقديم تقرير لجنة نزع السلاح في الفضاء الخارجي أعلنت ممثلة كوبا الموقرة عن قرار بلدها بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، وأخذ علما بهذا البيان المهم كل من ممثل البرازيل والمكسيك باعتبار أن الدولة الأخيرة هي جهة إيداع الاتفاق.

وأود، تحقيقا للفائدة للبلدان الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح، أن أنبه إلى مدى اهتمام بلادي بسرعة تحقيق عضوية كوبا في معاهدة تلاتيلولكو. فمتى حدث ذلك يكون الشرط الوارد في المادة ٢٨، الفقرة ١(أ) من المعاهدة قد تحقق ويبدأ نفاذ المعاهدة في منطقة تطبيقها، وهي منطقة مجاورة من الجنوب لمنطقة معاهدة القطب الجنوبي، ومن الغرب لمعاهدة راروتونغا، ومن الشرق لمنطقة أفريقيا التي ستكون منزوعة السلاح النووي في المستقبل. وعند انتهاء عملية التصديق على التعديلات التي وافق عليها المؤتمر العام لمعاهدة تلاتيلولكو سيصبح للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب التزامات الرصد التي لها بالفعل فيما يتعلق بالضمانات، سلطات واسعة لتنفيذ عملية التفتيش الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٦ مما يساهم مساهمة كبيرة في نظام منع الانتشار الدولي. ولا داعي للتذكير هنا بأن الضمانات السلبية التي يجري البحث فيها الآن في لجنة هذا المؤتمر التي يرأسها السفير غليوم بقدرته المعروفة أصبحت سارية بالفعل للدول الأعضاء في معاهدة تلاتيلولكو لأن جميع الدول النووية وقعت بالفعل على البروتوكول الثاني من المعاهدة.

بهذا الوصف المختصر لأهمية قرب نفاذ معاهدة تلاتيلولكو سأنهي بياني وأنتقل الآن إلى قراءة النص الذي اتفق عليه ٢٣ بلدا.

(الكلمة بالانكليزية)

أود أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن كل من اسبانيا واستراليا وإسرائيل وأوكرانيا وبنغلاديش وبيلاروس وتركيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسلوفاكيا والسنغال وسوريا وسويسرا وشيلي والعراق وفنلندا وفييت نام والكاميرون وكولومبيا والنرويج ونيوزيلندا.

يذكر أعضاء المؤتمر أننا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ شجعنا مؤتمر نزع السلاح على التوصل إلى توافق آراء يؤدي إلى توسيع عضويته وأننا كررنا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ضرورة حل هذه المسألة قبل نهاية دورة ١٩٩٤ وقبل النظر في المسألة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونحن نأسف كثير الأسف لأن المبادرات التي وافق عليها مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن والقرار ٧٧/٤٨ باء من الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تنجح، رغم جهودنا المشتركة، في أن تجسد توافق الآراء الذي يرضي التطلعات المشتركة بين ٢٣ أمة للاشتراك على قدم المساواة في تقدم عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

والمؤتمر يجد نفسه مرة أخرى في وضع يقدم فيه تقريرا للجمعية العامة بأنه لم يحقق تقدما في هذه المسألة.

وسنستمر في حيث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر هنا وفي نيويورك على التوصل إلى اتفاق على هذه القضية الملحة وهي قضية توسيع تشكيل المؤتمر قبل دورته عام ١٩٩٥.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى كلماته الرقيقة نحو الرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا السيد باك الذي سيتحدث بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية.

السيد باك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): نيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية أود أن أدلي بالبيان التالي في شأن مسألة المفاوضات على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة.

وتود مجموعة أوروبا الشرقية أن تعرب للمنسق الخاص السفير شانون عن تقديرها لتفانيه وإصراره للسعي إلى تحمل المسؤوليات التي عهد بها إليه بيان الرئاسة في بداية الدورة الجارية لمؤتمر نزع السلاح. ومجموعة أوروبا الشرقية تشكر السفير شانون بوجه خاص على جهوده التي أدت إلى نتيجتين مهمتين: أولا أن هناك توافق آراء بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن هذا الجهاز هو المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة؛ وثانيا أن هناك اتفاقا من حيث المبدأ على إنشاء لجنة مخصصة مناسبة.

وتشعر مجموعة أوروبا الشرقية بخيبة الأمل والقلق لأنه رغم التقاء الأفكار الذي يدعو إلى الإعجاب في مؤتمر نزع السلاح لم يمكن الاتفاق على ولاية تفاوضية ولا على إنشاء اللجنة المخصصة بالفعل. ونظرا لأن قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام الذي صدر بتوافق الآراء هو أساس جهود التفاوض على معاهدة لوقف الإنتاج فإن مجموعة أوروبا الشرقية على ثقة من أن النافذة التي فتحها هذا القرار لن تغلق. ولذلك فإننا نساند تماما الطلب القاضي بأن يواصل المنسق الخاص مشاوراته في الفترة المقبلة، ونرجو له كل النجاح في هذا الجهد ونتعهد بأن نتعاون معه تعاونا كاملا.

ومجموعة أوروبا الشرقية مصممة على ألا تدخر وسعا في أن ترى، في أسرع وقت ممكن، بداية التفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة بطريقة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا بطريقة فعالة. ولا يمكن بالتأكيد أن نتوقع أقل من هذا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح التي انضمت إلى توافق الآراء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٥/٤٨ لام.

وأرجو يا سيدي الرئيس أن يوزع هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

السيد زنيبر (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أولا، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل التوفيق في هذا المنصب.

لقد طلبت الكلمة لأقدم التوضيحات التالية نيابة عن وفدي. ففي الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح التي عقدت أمس الثلاثاء ٦ أيلول/سبتمبر أُلقي بيان بالنيابة عن مجموعة من البلدان. وكان الهدف من هذا البيان تقديم مشروع بروتوكول يضاف إلى معاهدة عدم الانتشار. وقد جاء ذكر اسم بلدي بين الراعين لهذا المشروع. ويود وفدي في هذا الصدد أن يؤكد أنه لم يعرب عن رأي نهائي في الموضوع ولم يتلق إشعارا بالطريقة الواجبة عن تقديم مشروع بروتوكول إلى المؤتمر. ولذلك فإن وفدي يتحفظ بالنسبة لموقفه في المستقبل في هذا الموضوع وينتهز الفرصة ليشير إلى أنه كان دائما يطالب بتطبيق ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية على أساس صك دولي ملزم قانونا.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى عباراته الرقيقة نحو الرئاسة. أمامي طلب الكلمة من ممثل مصر. ولهذا أعطي الكلمة للسفير زهران.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه أول مرة أتحدث فيها وأنتم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح فإنني أقدم لكم تهاني وفدي على مهاراتكم وحكمتكم في تسهيل أعمال المؤتمر في هذا الجزء الأخير من الدورة التي تنتهي اليوم. وأعبر أيضا عن رضى وفدي للسفير ميغيل مارين بوش من المكسيك للعمل الذي أمكن إنجازه تحت قيادته الحكيمة للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية من أجل التقدم في التفاوض على مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالتعاون الكامل مع رئيسي الفريقين العاملين أي السفير ديمبنسكي من بولندا والسفير هوفمان من ألمانيا. ويأمل وفدي في انتهاء المفاوضات على هذه المعاهدة في فترة ما بين الدورتين أو أثناء الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٥، فهذا الحدث سيكون له تأثير إيجابي جدا على عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها عام ١٩٩٥.

وأود أيضا أن أشيد بالعمل والجهد الدائب الذي أداه السفير شانون من كندا في صبره ودأبه على تنفيذ ولايته كمنسق خاص في مسألة وقف الإنتاج. ووفدي يتفق تماما مع الفقرة ٢٩ المقترحة في التقرير كما اعتمدت اليوم. ولكنني أود أن أبيّن أن مصر عندما انضمت إلى توافق الآراء على قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام الذي صدر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كان الموقف الذي اتخذته يقوم على أساس أن حظر إنتاج المواد الانشطارية يشمل كلا من الإنتاج الماضي والمقبل.

وعندما تحدث وزير خارجية مصر أمام الجلسة العامة لهذا المؤتمر في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ أوضح أن مصر تساند تماما إنشاء لجنة مخصصة ضمن مؤتمر نزع السلاح تكون ولايتها التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة مما يفضي إلى تناول المخزونات من المواد الانشطارية على النحو المناسب بتحويلها تدريجيا إلى رقابة دولية قبل جعلها غير صالحة للاستعمال. وأنا هنا أنقل من بيان الوزير.

ومصر ملتزمة بهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة ومن رأيها أن مثل هذا الحظر يجب أن يتضمن أحكاما تسمح بإقامة آلية فعالة للتحقق. وتتطلب هذه الآلية توافر معلومات واضحة عن المخزونات الموجودة من المواد الصالحة لإنتاج الأسلحة. وما دام لا يوجد نظام واف للتحقق وسلامة والمواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة فإن أهميته تتضح عندما نقرأ أخبارا عن تسرب مثل هذه المواد أو تهريبها للبيع مثل أي سلع أخرى في السوق السوداء. وإذا كانت هذه المعاملات قد أمكن كشفها في بعض الحالات فإن المرء ليرتجف عندما يفكر في الحالات التي لم يمكن اكتشافها.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير زهران ممثل مصر على بيانه وأيضا على عباراته الرقيقة نحو المنصة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان السفير كمال.

السفير كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): كان من دواعي سرور وفدي أن يستمع إلى تقرير المنسق الخاص السفير جيرالد شانون، ويرحب الوفد بالاتفاق على نص الفقرة ٢٩ الخاصة باتفاقية المواد الانشطارية المقبلة التي أدرجت في تقرير مؤتمر نزع السلاح.

وكلنا يعلم أن مشاورات المنسق الخاص طالت وكانت صعبة. وكان ذلك يرجع أساسا إلى أن هناك، ولا تزال، اختلافات واسعة في آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح على نطاق اتفاقية المواد الانشطارية المقترحة.

وقد ظهر هذا الاختلاف عندما اتضح للكثيرين أن كلمة "الإنتاج" المستخدمة في قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ستفسر تفسيرا ضيقا على أنها تعني الإنتاج "المقبل" فقط أي استثناء الإنتاج الماضي والمخزونات سويا. وهذه المحاولة المتعمدة لاستبعاد الإنتاج الماضي والمخزونات من نطاق الاتفاقية بشأن المواد الانشطارية ليست محاولة منطقية وخصوصا في ضوء الأحداث والتطورات الأخيرة، ولهذا فهي ليست مقبولة لكثير من الوفود. وهي محاولة من شأنها تأبيد الاختلال الموجود عالميا وإقليميا، وجعله شرعيا، وتثير شكا كبيرا في مفهوم نزع السلاح النووي بأكمله.

إن وفدي علم أيضا باقتراح السفير شانون القاضي بأن الولاية التي سبق له أن اقترحها لا تمنع المناقشة في مسألة المخزونات في اللجنة المخصصة. وإذا كان هذا الاقتراح قد صدر بترحيب وموافقة من أولئك الذين يعارضون المناقشة في مسألة المخزونات فإن وفدي لا يفهم لماذا لا توضع إشارة صريحة عنه في الولاية. وكلنا يعلم أن الولاية هي التي سيستمد منها نطاق الاتفاقية الذي بدوره يكون مرشدا للمناقشة في اللجنة. ولن يكون هناك ما يبرر اعتقادنا بأن المعاهدة ستتناول مسألة المخزونات وهي مسألة مهمة إذا لم يكن هناك إشارة لها في الولاية.

ومما يؤيد رأينا بأن مسألة المخزونات تحتاج إلى معالجة عاجلة تلك الحوادث التي وقعت أخيرا لتهريب البلوتونيوم والتي قد لا تكون إلا مقدمة لما يمكن أن يحدث. وهي إشارة واضحة إلى أن الخطر الوشيك اليوم يأتي من المخزونات الموجودة ويجب معالجته بصفة عاجلة.

وينبغي التفاوض على اتفاقية المواد الانشطارية على أساس أسلوب غير تمييزي وعلى أساس نطاق شامل إذا أريد لها أن تواجه الاهتمامات الأمنية لدى البلدان صاحبة الشأن وتواجه تطلعات المجتمع الدولي. وقد وافقنا جميعا، من حيث المبدأ، على إقامة لجنة مخصصة فور الاتفاق على ولاية. ونحن لا نشك في أن المنسق الخاص سيواصل جهوده لاقتراح ولاية تضم هذه الأهداف التي ليس فيها شيء غير عادي.

وأطلب توزيع هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

السيد هوه (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، هذه أول خطبة لي أمام جلسة عامة تحت رئاستكم ولهذا أود قبل كل شيء أن أعرب عن أحر التهاني على تسلمكم الرئاسة. نحن يسعدنا أن

نرى ممثل ايران الموقر الصديق يعتلي منصة الرئاسة. وفي هذا الوقت من السنة حين يقترب مؤتمر نزع السلاح من نهايته أود أن أهنئكم على التقدم الذي تحقق تحت رئاستكم. فقد انعكس هذا التقدم في تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة. كما أن من عناصره النص المتداول بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونود أيضا أن نهنئ جميع الوفود على هذا وأن ننتهز الفرصة لنعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بيتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، والسيد بن اسماعيل الأمين العام المساعد، للمساهمات التي قدماها.

لقد استمعنا إلى بيانات كثيرة عن مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة، كما لو كان اليوم هو يوم "وقف الإنتاج". ولكننا لا ننوي الإدلاء ببيان موضوعي في هذه المسألة اليوم لأن الفرصة أتيحت لنا في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح لبيان موقف الصين المبدئي ورأيها في هذه المسألة. كما أن الوفد الصيني بذل جهودا خاصة تحت رئاسة المنسق الخاص السفير شانون من كندا. ونحن نعرب عن الأمل في أن يستطيع أن يحقق تقدما جديدا في مشاوراته المقبلة.

وفي هذه اللحظة أود أو أتحدث عن مسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ففي الجلسة العامة بالأمس استمع الوفد الصيني باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل ايران نيابة عن أكثر من ١٠ بلدان من مجموعة الـ٢١، إلى جانب تقديم مشروع بروتوكول. وهذا التطور الجديد له مغزاه في التفاوض في هذا المؤتمر على تلك المسألة. وسيدرس الوفد الصيني بجدية هذه الوثيقة المهمة وسيستمر في التعاون في هذه المسألة مع تلك البلدان أي مع مجموعة الـ٢١ بأكملها ومع الوفود في المؤتمر.

ومعلوم للجميع أن مسألة "ضمانات الأمن" بند مهم في جدول أعمال المؤتمر. وقد تفاوضنا في هذه المسألة لسنوات عديدة ولكن لم يتحقق تقدم موضوعي حتى الآن. وفي الظروف الحالية الجديدة أصبح موضوع "ضمانات الأمن" مسألة دولية في غاية الإلحاح والأهمية. ومن شأن هذا أن يساعد على حلها بسهولة أكثر. وأملنا أن تسرع الدورة المقبلة للمؤتمر بالتفاوض على هذه المسألة كبند له أولوية.

وقد أدت اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية كمية كبيرة من العمل والجهود بقيادة رئيسها السفير البارون غليوم من بلجيكا، وتحقق بعض التقدم الذي ظهر في تقريرنا. ويأمل الوفد الصيني في أن

تحقق اللجنة المخصصة انطلاقة وتقدم وأن تساهم بذلك في التفاوض على معاهدة الحظر الشامل وفي مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذه المرحلة أود أن أكرر موقف الصين المبدئي وآرائها ومقترحاتها في هذه المسألة. فمنذ أن امتلكت الصين الأسلحة النووية عام ١٩٦٤ تعهدت من جانب واحد بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وفي أي ظرف. كما أنها تعهدت بألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية منها. وفي مناسبات عديدة حثت الصين بقوة جميع الدول النووية على إصدار مثل هذا التعهد وعلى البدء في التفاوض على هذه المسألة بأسرع ما يمكن من أجل التوصل إلى اتفاقية دولية.

وفي عام ١٩٩٣ اتخذ الوفد الصيني مبادرات أخرى جديدة واقترح مبادرة جديدة مهمة تدعو إلى إجراء مفاوضات من جانب الدول النووية الخمس لإبرام اتفاقية تمنع البدء باستخدام الأسلحة النووية.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، وأثناء التفاوض على معاهدة الحظر الشامل في مؤتمر جنيف، قدمت الصين اقتراحات لمشروع مواد تخص "ضمانات الأمن للدول الأطراف".

وتهدف هذه المبادرات المهمة التي اقترحتها الصين إلى تكريس الجهود لاستبعاد خطر الحروب النووية، ومنع الانتشار النووي، والتشجيع بفاعلية على فرض حظر شامل على الأسلحة النووية وتدميرها، والتوصل في وقت مبكر إلى هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نأمل بصدق أن تتجاوب بقية الدول النووية بطريقة إيجابية وأن تبدأ التفاوض على هذه المسألة وتنتهي إلى الاتفاق الدولي المطلوب، فتساهم بذلك في حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير هوه، ممثل الصين، على بيانه. هل هناك من يطلب الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): لقد طلبت الكلمة لأدلي ببيان قصير عن مسألة المواد الانشطارية التي تنتج لإغراض حربية. لقد استمع الوفد الجزائري باهتمام وبعناية كبيرة لتقرير

المنسق الخاص في هذه المسألة. والوفد يشعر بعرفان الجميل للسفير شانون على جهوده، وهي جهود بذلت بروح من الشفافية. ويود الوفد الجزائري أن ينتهز هذه الفرصة ليكرر ما يلي: نحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو الجهاز المناسب للتفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا بطريقة فعالة وتتناول المواد الانشطارية التي تنتج للأغراض العسكرية. ونحن نوافق أيضا على إنشاء لجنة مخصصة. وأما عن تعريف ولاية هذه اللجنة فأقل ما يمكن أن يقال في الوقت الحاضر هو أن هناك خلافا بشأن محتوى هذه الولاية. وهذه الخلافات التي تختص بالمخزونات الموجودة لا تظهر في الفقرة التي اعتمدناها للتو. وقد تحدث وفدي من قبل في هذه المسألة المهمة. والاتفاق على ولاية سيتطلب روحا توفيقية حقيقية من جانب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ونحن نحث السفير شانون على مواصلة جهوده في الفترة الفاصلة بين الدورتين حتى يتوصل إلى توافق آراء يأمل وفدي أملا كبيرا في أن يتحقق.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): هل هناك طلبات أخرى للكلمة؟ لا أرى أن هناك من يطلب الكلمة. ولما كان بعض الممثلين قد طلبوا توزيع بياناتهم بوصفها وثائق رسمية فأنا أقول لهم إن طلباتهم قد أخذت في عين الاعتبار ونفذت.

وأنتقل الآن إلى مشروع التقرير السنوي من المؤتمر إلى الجمعية العامة لنضع في صيغة رسمية الاتفاقات التي توصلنا إليها في اجتماعينا غير الرسميين الأخيرين. ووفقا لما هو متبع سنبدأ في اعتماد التقرير قسما بقسم. وقد قلت من قبل إن المواضع الخالية ستملأها الأمانة. كما أن تقارير اللجان المخصصة، والفقرة التي اتفقنا عليها للتو بشأن "وقف إنتاج المواد الانشطارية" - وكلها أجزاء لا تتجزأ من التقرير السنوي - ستضعها الأمانة بطبيعة الحال.

سنبدأ إذن بالقسم أولا - "مقدمة". هل من تعليقات؟ لا أري تعليقات. إذن اعتمد هذا القسم.

القسم ثانيا - "تنظيم أعمال المؤتمر". الفرع ألف. سيضاف في الفقرة الثانية تاريخ اختتام الدورة وهو ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. هل من تعليقات؟ الفرع باء. هل من تعليقات؟ الفرع جيم. هل من تعليقات؟ الفرع دال. هل من تعليقات؟ الفرع هاء. هل من تعليقات؟ الفرع واو. هل من تعليقات؟ الفرع زاي. فيما يتعلق بالفقرة ١٨(ب) تبلغني الأمانة أنها ستصدر المراجعة رقم ٦ للوثيقة CD/8 التي تتضمن النظام الداخلي

للمؤتمر حتى يظهر الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه على تعديل المادة ١٢. هل من تعليقات؟ الفرع حاء. هل من تعليقات؟ هل من تعليقات على القسم ثانيا بصفة عامة؟ إذن اعتمد القسم ثانيا.

القسم ثالثا - "الأعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٤". هل من تعليقات على الفقرات ٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤؟ لا أرى تعليقات. الفرع ألف "حظر التجارب النووية". هنا سيتغير رقم تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ليصبح CD/1273/Rev.1. هل من تعليقات على هذا الجزء؟ لا أرى تعليقات؟ الفرع باء "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" فيما يتعلق بالفقرة ٢٩ "حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو النبائط النووية المتفجرة الأخرى" سيدرج النص الذي اتفقنا عليه اليوم. هل هناك تعليقات على هذا الفرع. لا تعليقات. الفرع جيم "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك". هل هناك تعليقات هنا؟ لا أرى تعليقات. الفرع دال "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" في الفقرة ٣٢ في السطر الأخير بعد كلمة "نصه" نضيف عبارة "كما عدلته الجلسة العامة الواحدة والتسعون بعد الستمائة"، كما اتفقنا على ذلك. هل هناك تعليقات أخرى؟ لا أرى تعليقات. الفرع هاء "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". هنا أيضا في الفقرة ٣٣ بعد كلمة "نصه" ستضاف عبارة "كما عدلته الجلسة العامة الواحدة والتسعون بعد الستمائة". هل من تعليقات؟ الفرع واو "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية". هل من تعليقات على هذا الفرع؟ لا أرى تعليقات. الفرع زاي "البرنامج الشامل لنزع السلاح" هل من تعليقات؟ لا أرى تعليقات. الفرع حاء "الشفافية في مسألة التسلح" هنا سنستخدم نفس الصيغة التي استخدمناها في الفقرتين ٣٢ و٣٣ ونطبقها على الفقرة ٣٦ فبعد كلمة "نصه" تأتي عبارة "كما عدلته الجلسة العامة الواحدة والتسعون بعد الستمائة". هل من تعليقات؟ الفرع طاء "النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والتدابير الأخرى ذات الصلة". هل من تعليقات؟ لا أرى تعليقات. الفرع ياء "بحث واعتماد التقرير السنوي للمؤتمر وأي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". هنا سيضاف تاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في الفقرة ٣٩. هل من تعليقات أخرى؟ لا أرى أن هناك تعليقات. إذن اعتمدنا الجزء ثالثا.

انتهينا الآن من النظر في مشروع التقرير السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. هل أعتبر أن التقرير بأكمله قد اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان في هذه المرحلة؟ لا أرى أن هناك من يطلب الكلمة. بذلك ينتهي عملنا في دورة ١٩٩٤. وقبل أن أرفع الجلسة أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية بوصفي رئيسا للمؤتمر.

لقد انتهينا من دورة طويلة وشاقة. وبفضل الإعدادات الدقيقة من جانب الرئيس الأول للمؤتمر في هذه الدورة، السفير جيرار إيريرا من فرنسا، استطعنا أن نبدأ بداية ناجحة وموضوعية في عملنا وتم تشكيل أربع لجان مخصصة فورا للتركيز على البنود الأربعة ذات الأولوية في جدول أعمالنا، أي حظر التجارب النووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في مسألة التسلح، وضمانات الأمن السلبية. كما أننا عينا منسقين خاصين لتناول قضايا حظر إنتاج المواد النشطارية لصنع الأسلحة النووية أو النبائط النووية المتفجرة الأخرى وواحدا لاستعراض جدول أعمال المؤتمر. وقد اخترنا أيضا صديقا للرئيس للاستمرار في المشاورات بشأن توسيع عضوية المؤتمر. وتابعنا جهودنا بهدف تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. ومما خفف عبء العمل عليَّ تلك الجهود التي لا تعرف الكلل من جانب أسلافي في هذا المنصب وهم السفير هوفمان من ألمانيا والسفير بويتا من هنغاريا والسفير شاندرا من الهند والسفير بروتوديننغرات من اندونيسيا.

وتحت قيادة السفير مارين بوش من المكسيك عملت اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية عملا متواصلا وأنتجت تقريرا موضوعيا يتضمن أساسا قيما للتفاوض على معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. وأنا على ثقة من أن فترة المفاوضات المقبلة بين الدورتين ستحقق التقدم على طريق الهدف الذي طال انتظاره وهو وقف جميع التجارب النووية في جميع البيئات وفي كل الأوقات.

وتحت رئاسة السيدة باوتا سوليس من كوبا أدت اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي العمل الموضوعي بشان المسائل القانونية والتعاريف وتدابير بناء الثقة. كما أنها تناولت قضايا مدى كفاية النظام القانوني الموجود لتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي.

وأما اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح، تحت قيادة السفير بويتا من هنغاريا، فقد تناولت طائفة واسعة من المسائل المتصلة بزيادة الانفتاح والشفافية في مجال التسلح. ورغم عدم الاتفاق على بعض هذه المسائل فقد تحقق شيء من التقدم في التفاهم عليها.

ونجحت اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية، تحت رئاسة السفير غليوم من بلجيكا، في اعتماد تقرير كررت فيه جميع الوفود اهتمامها الخاص بمسألة الترتيبات الدولية لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأعربت عن استعدادها للبدء في البحث عن حل مقبول للجميع لهذه المسألة.

وواصل المؤتمر هذا العام أيضا المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي جرت تحت رئاسة السفير أحمد كمال من باكستان، التي تميزت بالحركة واللباقة، وتناولت تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. واتفق على تدابير جديدة لتحسين فعالية المؤتمر، كما أرسيت الأسس للتحسينات المقبلة واتفق أيضا، اعترافا بقيمة هذه المشاورات، على ضرورة استمرارها في دوراتنا المقبلة دون تغيير في شكلها أو رئاستها. وأنا على ثقة من أن الوفود تتطلع إلى استئناف الحوار الذي كان كثيرا ما يتجاوز تحسين فعالية المؤتمر، وكان يوفر محفلا لتبادل الآراء في مجالات أخرى لتكون أساسا لمناقشات مقبلة.

وبالمثل، أثبتت المشاورات المفتوحة تحت قيادة السفير لارس نورنبرغ، المنسق الخاص لاستعراض جدول أعمال المؤتمر، أنها فرصة قيمة جدا أمام الوفود للمناقشة في مسائل بعيدة المدى لا تقتصر على جدول الأعمال المباشر والمقبل للمؤتمر بل هي قضايا واسعة المدى تتصل بدور مؤتمر نزع السلاح في عالم يتغير بسرعة. ورغم اختلاف الآراء على ضرورة إدخال تغييرات فورية في جدول أعمال المؤتمر فقد كان هناك اعتراف بأن جدول أعمال المؤتمر يجب أن يظل موضع استعراض دائم حتى يتجاوب مع التغيرات سواء في الداخل أو في الخارج. ولهذا قرر المؤتمر استمرار مثل هذه المشاورات في الدورة المقبلة وأنا متأكد من أننا سنستفيد من استمرار المفاوضات بالمستوى الرفيع الذي بلغناه هذا العام.

وفي مسألة المواد الانشطارية لم يدخر المنسق الخاص السفير شانون من كندا أي جهد للتضييق بين الفوارق والتعرف على مجالات الاتفاق التي يمكن أن يستفيد منها المؤتمر في المستقبل. وتحقق توافق الآراء على أن المؤتمر هو في الحق المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة في هذه المسألة كما كان هناك اتفاق

على أن من الضروري، من حيث المبدأ، إنشاء لجنة مخصصة فور الاتفاق على ولايتها. وأملنا إمكان التغلب على الخلافات الباقية حتى يستطيع المؤتمر أن ينهض إلى حمل مسؤولياته في هذا الخصوص.

ونحن جميعا مدينون بالشكر لصديق الرئيس في شأن مسألة توسيع العضوية، السفير لامبريا من البرازيل، لجهوده الدائبة لتحقيق توافق الآراء على حل لهذا المشكل الذي طال عليه الأمد. ولكن للأسف لم يتحقق ذلك أثناء السنة. ولا شك أن أهمية مسألة توسيع عضوية المؤتمر وإلحاحها، وهو ما يعترف به أعضاء المؤتمر، ينبغي أن تترجم إلى عمل إيجابي من خلال حلول مناسبة حتى يصبح المؤتمر أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي. وآمل مخلصا أن تجد هذه المسألة حلا لها في المستقبل القريب.

وأود أن أقدم الشكر لجميع الوفود ومنسقي المجموعات الإقليمية والصين، على التعاون والمرونة التي أبدتها نحوي كرئيس في الأسابيع الماضية. ولقد كان شرفا لي، ويجب أن أقول أيضا أنه كان متعة، أن أرأس هذا المحفل في تلك الفترة الصعبة. ولما كانت ولايتي ستمتد إلى نهاية ١٩٩٤ فإنني أؤكد لكم أنني سأواصل حمل مسؤولياتي أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين وأن أفعل كل ما في وسعي لتسهيل مهمة الرئيس المقبل في دورة ١٩٩٥.

وأخيرا وليس آخرا اسمحوا لي أن أعرب عن خالص الشكر للأمانة التي قدمت لي كل مساعدة قيمة أثناء رئاستي تحت قيادة السيد فلاديمير بيتروفسكي الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك السيد عبد القادر بن اسماعيل نائب الأمين العام للمؤتمر. وأد أيضا أن أشكر أمناء اللجان المخصصة وأعضاء الأمانة، والمترجمين الشفهيين والتحريريين، وبقية أعضاء الفريق عالي الكفاءة الذين لا نراهم في كثير من الأحيان والذين يفعلون الكثير حتى يسير عملنا بطريقة سلسلة.

ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة حسبما اتفق عليه بشأن مواعيد دورة ١٩٩٥. وعلى ذلك أعلن رفع الجلسة العامة الأخيرة في الدورة الجارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥